مجلس النواب
فريق الأصالة و المعاصرة
الرقم :22443

الرباط في : 29/12/2020

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

الاختلالات التي شابت مباراة ولوج مركز تكوين المفتشين دورة 2020

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

أثارت الاختلالات التي شابت مباراة ولوج مركز تكوين المفتشين دورة 2020 جدلا واسعا لدى الرأي العام، مما أثر بشكل كبير على صورة هذا المرفق، وأعاد النقاش من جديد حول شفافية مثل هذه المباريات. وهذا الأمر لم يأت من فراغ، بل كانت هناك العديد من العوامل التي ساهمت في ذلك؛ أبرزها:

أولا: عدم احترام رزنامة المباراة كما حددتها المذكرات المنظمة لمباراة ولوج مركز تكوين المفتشين دورة 2020 الصادرة بتاريخ 27 أكتوبر 2020، والتي حددت الإعلان عن نتائج الشطر الكتابي بتاريخ 07 دجنبر، وانطلاق الشطر الشفوي بتاريخ 10 دجنبر 2020، إلا أنه لم يتم الإعلان عن نتائج الشطر الكتابي إلا بتاريخ 18 دجنبر 2020، ولم ينطلق الشطر الشفوي إلا بتاريخ 21 دجنبر 2020، أي بتأخير لمدة 10 أيام عن الآجال المحددة في المذكرة، ورغم ذلك لم تتواصل إدارة المركز ولا الوزارة مع المترشحين ومع الرأي العام ببلاغ يوضح أسباب هذا التأخير، الأمر الذي خلف استياء عارما رفع من منسوب انعدام الثقة في المباراة.

ثانيا: بعد الإعلان عن نتائج الشطر الكتابي للمباراة بتاريخ 18 دجنبر 2020، تم إعلان نجاح إحدى المترشحات والتي كانت متغيبة عن المباراة، وبعد الضجة التي أثارها هذا الموضوع خرجت إدارة المركز باستدراك، تبرر فيه ما وقع بكونه راجع إلى خطأ وقع على مستوى أرقام الامتحان، وبدل أن تعتبر المترشحة غائبة تم اعتبارها راسبة، وتم إعلان شخص اخر ناجحا بدلا عنها، بالرغم من كون ذلك المترشح تم الإعلان عن أنه ناجح منذ البداية.

ثالثا: كيف يعقل أن نجعل من مركز وطني يعلن عن مناصب للتباري جهويا؟ وهو الأمر الذي ساهم في الرفع من عدد المتدخلين في المباراة، مما أثر سلبا على شروط التحكم في نزاهتها وشفافيتها، كما أن هناك حديث عن كون عملية التصحيح أنجز جزء منها داخل الأكاديميات (موضوع عام حول قضايا التربية والتكوين) بينما الموضوعين الآخرين تم تصحيحهما داخل مركز تكوين المفتشين، وهذا التجزيء الذي خضعت له عملية التصحيح، سوف يؤثر سلبا على شفافية ونزاهة المباراة.

إن المركز الوطني للتفتيش مؤسسة وطنية، وإذا ما تم التفكير بمنطق الجهات ينبغي أن توفر الوزارة مراكز جهوية للتفتيش، أما هذه الطريقة التي اعتمدت في دورة 2020 فقد أضرت بسمعة المؤسسة وشفافية المباراة وهذه يمكن أن تسجل كسابقة في تاريخ مباريات المركز.

لذا، وبناء على ما سبق، نسائلكم عن:

- ما هي الإجراءات المتخذة لفتح تحقيق بخصوص هذه الخروقات؟
- ما هي التدابير التي قمتم بها لضمان عدم تكرار هذا الأمر مستقبلا حرصا على نزاهة وشفافية هذه المباريات؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

صابري هشام